حكم العمل بالحديث الضعيف

[1] أ.د. عبد الرحمن سليم ، [2] د. محمد نعيم مسلم*، [3] د. مسعود حقجو

[1] جامعة هراة (أفغانستان)، [2] جامعة هراة (أفغانستان)، [3]جامعة هراة (أفغانستان)

Ruling on acting on hadith zaeyfe

[1]Prof. Abdul Rahman Salim ,[2] Dr. Mohammad Naem Moslem*, [3]Masoud Haqju

[1] https://orcid.org/1536-5311-0008-0009 , [2] https://orcid.org/221-7861-0006-0009X ,

[3]https://orcid.org/0000-0002-3102-5978

[1] Herat University (Afghanistan), Ab.Salim4351@gmail.com

[2] Herat University (Afghanistan), M.NAEEM.MOSLEM@GMAIL.COM

[3] Herat University (Afghanistan), masoudhaqjoo@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 28 / 04 /2025 تاريخ القبول: 28 / 05 / 2025 تاريخ النشر: 01 / 06 / 2025

الملخص:

لقد عرف العلماء قيمة السنة المطهرة في الإسلام في العصور كلها من لدن القرن الأول إلى يومنا هذا، إذْ بذلوا جهودهم عليها حفظا، جمعا وتدويناً كما اجتهدوا في معرفة الرواة وتمييز الصحيح من السقيم، وتسابقوا في خدمة السنة، وقَعَّدوا لها قواعد لمعرفة صحيح حديث رسول الله وضعيفه، وهذا تدل على توفيق الله لهم على ما وهبهم من القوة في الإرادة والذكاء فحملوا السنة، وألَّفوا فيها تآليف، وحرروا المسائل، وترجموا لآلاف الرواة، وحكموا عليهم بعلم وخبرة، وأعطوا كل ذي حق حقه من التوثيق والتضعيف، وهذه السطور تهدف أن تناقش آراء العلماء في العمل بالحديث الضعيف وما هي شروطهم في العمل به؟ وأيضا هذا البحث يكشف تصحيح مفاهيم النظرة الصحيحة لمكانة الحديث الضعيف وعدم التسرع للأئمة الكبار الذين أفنوا أعمارهم في الحفاظ على السنة المطهرة. فلا شك أن للحديث الضعيف مجالا شرعيا يدور فيه وله وظيفة أساسية في دين الله ولكنه لم تستكمل فيه شروط الصحة وأن فيه جانبا من الصحة وفقد بعض شروط ما يتوقف عليه قبول الحديث، ولهذا عده الجمهور من قسم المقبول خصوصا في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب والمواعظ والرقائق يعني في غير الأحكام والغيبيات؛ لأن رفض الحديث الضعيف بالكلية فتنة كبيرة، إذن! فهو ليس من قسم المرفوض في المجالات كلها بل استحب بعض العلماء العمل به في مواضعه الخاصة.

كلمات مفتاحية: الحديث الضعيف.، الحكم.، العمل.، الفضائل.

Abstract:

Scientists have acknowledged the value of the purified Sunnah in Islam from the first century to the present. They invested efforts in its preservation, compilation, and documentation, distinguishing authentic narrators from weak ones. They established rules to identify the true from the weak Hadith of the Messenger of Allah, showing that God's success led them to carry the Sunnah effectively. They authored works, clarified issues, and assessed thousands of narrators with knowledge and expertise, ensuring rightful authentication

* المؤلف المرسل.

*Corresponding author.

and disqualification.This discussion aims to explore scholars' views on the use of weak Hadith and their conditions for it. The research highlights the correct understanding of weak Hadith's status, emphasizing caution toward great scholars who dedicated their lives to preserving the Sunnah. Weak Hadith holds a legitimate role in religion, even if it does not meet full authenticity criteria. It possesses some truth but lacks other necessary conditions for acceptance. Consequently, the majority classify it as accepted, especially concerning virtues, encouragement, discouragement, sermons, and emotions, excluding rulings and beliefs. Rejecting all weak Hadith is a significant trial. Thus, it is not entirely rejected in all contexts, and some scholars recommend its use in specific situations.

Keywords: Scholars' opinions; weak Hadith; rulings and practices; virtues.

مقدمة:

يجب أن تحتوي مقدمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، الاحاطة بالموضوع، أهداف الدراسة، والاسس القانونية للدراسة ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى منهجية البحث.

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فهو المهتد ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشدا وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وصفيه من خلقه وخليله بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وتركها على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك فصلوات الله وسلامه على هذا النبي الكريم وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيرا.

إن علم الجرح والتعديل هو أحد أنواع العلوم المتعلقة بالرواة، وهذا العلم يعد من الأهمية بمكان، حيث إن الغرض من معرفته حفظ سنة الرسول صلى الله عليه وسلم. فالإسناد من أعظم ما حُفِظ به الدِّين، وهو مما اختصّت به هذه الأمة دون سائر الأمم. كما قال الإمام ابن المبارك: "الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء". (النيسابوري، صحيح مسلم، بيتا، 12/1).

وأما في هذا العصر فقد كثر النقاش حول بعض المسائل الهامة في الدين ومنها: مسألة الاحتجاج بالحديث الضعيف وعدمه مع أن علماء المتأخرين عموما والمتقدمين خصوصا بحثوا وذكروا آرائهم بحيث رتبت على هذه الآراء آثار كثيرة، ولكننا نجد في هذا العصر بعض الناس يرددون التسوية بين الحديث الضعيف والموضوع ويجعلونهما في صف واحد بل أحيانا يعدون الاحتجاج به بدعة وضلالة.

وأما إشكالية البحث فهي ما هي آراء العلماء في العمل به؟ وما هي شروط العمل بالحديث الضعيف؟

فالأسباب التي تسبب لاختيار الموضوع: رغبتي في التعمق في علوم الحديث لا سيما علم النقد الحديثي، والاطلاع على جهود العلماء حول الموضوع من خلال مناقشاتهم في العمل والاحتجاج به ومن عدمه، وتصحيح النظرة لمكانة الحديث الضعيف وبيان اهتمام العلماء به، وأما أهمية الموضوع هو البحث والكشف عن أسلوب وشروط قاعدة العمل بالحديث الضعيف. فأهداف البحث هو: الفهم للنصوص فهما صحيحا وإعطاء كل ذي حق حقه وعدم التسرع والاتهام على الأئمة بما لا يليق بشأنهم.

وقد قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة وخمسة محاور:

المحور الأول: تعريف الحديث الضعيف لغة واصطلاحا؛

المحور الثاني: أسباب الحديث الضعيف؛

المحور الثالث: حكم العمل بالحديث الضعيف في ضوء آراء العلماء حوله؛

المحور الرابع: شروط العمل بالحديث الضعيف؛

المحور الخامس: أهم النتائج التي توصلت بها والتوصيات.

وأما الدراسات السابقة: الحديث الضعيف وأثره في الأحكام (دراسة تطبيقية في كتاب نيل الأوطار للعلامة الشوكاني) ناقش مؤلفه الدكتور زين بن محمد العيدروس لمتطلبات درجة الدكتوراه.

ورسالة أثر الأحاديث الضعيفة والموضوعة في التفسير للدكتور بوعزة، وهذه الرسالة أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في أصول الدين جامعة باتنة في الجزائر.

ورسالة حكم العمل بالحديث الضعيف (الإمام أحمد نموذجا) للطالبة خديجة نسامو وهذه الرسالة نوقشت في جامعة أحمد أدرار في الجزائر لاستكمال متطلبات درجة الماجستير.

ورسالة الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به للدكتور عبد الكريم الخضير بحيث كان أصل الكتاب رسالة تقدم بها المؤلف لنيل درجة الماجيستر في علوم الحديث.

وأيضا كتاب رد الحديث بالكلية فتنة كبيرة معاصرة للشيخ أبي سابق المقدسي. وهناك مقالات علمية أخرى تناولت الموضوع، يمكن أن نصد البحث فيه صفحا لإطالة الكلام.

المبحث الأول

مفهوم الحديث الضعيف

المطلب الأول: تعريف الحديث

اولاً: تعريف الحديث لغة:

الحديث مأخوذ من الحدث والحدث يأتي بعدة معان: قال ابن منظور في كتابه لسان العرب:

1: حدث: الحديث نقيض القديم والحدوث نقيض القدمة حدث الشيء يحدث حدوثا وحداثة وأحدثه هو فهو محدث وحديث؛

2: الحدث: الأمر الحادث المنكر الذي ليس بمعتاد، ولا معروف في السنة؛

3: وحدث يحدث حدوثا وحدثانا؛ والمراد به قرب عهدهم بالكفر والخروج منه، والدخول في الإسلام؛

4: ورجل حدث وحدث وحديث ومحدث، بمعنى واحد: كثير الحديث؛

5: ويقال للرجل الصادق الظن: محدث، بفتح الدال مشددة؛

6: والحدث: الإبداء؛ وقد أحدث: من الحدث. ويقال: أحدث الرجل إذا صلع، أو فصع، وخضف، أي ذلك فعل فهو محدث. (لسان العرب، بتصرف يسير ،2002: 2/134)

وقد ورد الحديث في القرآن الكريم على عدة معان فمنها:

1: بمعنى الإخبار والآثار:{أَتحدِّثونهمْ بما فتحَ اللهُ عليكمْ...} (البقرة: 76)

2: بمعنى القول والكلام:{ومن أصدق من الله حديثا...} (النساء: 87)

3: بمعنى القرآن العظيم:{فليأتوا بحديث مثله...} (الطور: 34)

4: بمعنى القصص ذات العبر:{الله نزل أحسن الحديث... } (الزمر : 23)

5: بمعنى العبر في حديث الكفار:{فجعلناهم أحاديث...} (سبأ : 19)

ثانيا: تعريف الحديث اصطلاحا

عرفه العلامة السخاوي: "ما أضيف إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - قولا له أو فعلا أو تقريرا أو صفة، حتى الحركات والسكنات في اليقظة والمنام، فهو أعم من السنة، وكثيرا ما يقع في كلام أهل الحديث، ومنهم الناظم، ما يدل لترادفهما". (فتح المغيث، 1424: 22/1).

المطلب الثاني: تعريف الضعيف

اولاً: تعريف الضعيف لغة

يقول ابن منظور: "الضعيف مأخوذ من مادة ضعف: الضعف والضعف: خلاف القوة وقيل: الضعف بالضم، في الجسد؛ والضعف بالفتح، في الرأي والعقل، وقيل: هما معا جائزان في كل وجه". (لسان العرب، 2002: 23/9)

نكتة: والضعف بالكسر، يأتي بمعنى المثل كما جاء في قوله تعالى:{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ الرِّبَا أَضْعَافاً مُّضَاعَفَةً...} (آل عمران : 130)

ثانياً: تعريف الحديث الضعيف اصطلاحا

يقول الزركشي: "كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن، فهو ضعيف". (النكت على كتاب ابن الصلاح، 2005: 389/1)

المطلب الثالث: شروط حديث الصحيح

يقول العلامة أبو شهبة محمد بن محمد: "شروط الصحيح والحسن بقسميه في ستة شروط:

1- اتصال السند؛

2- عدالة الرواة؛

3- السلامة من كثرة الخطأ والغفلة وهو الضبط؛

4- السلامة من الشذوذ؛

5- السلامة من العلة؛

6- مجيء الحديث من وجه آخر حيث كان في الإسناد مستور ليس متهما، ولا كثير الغلط على ما ذكرنا في الحسن لغيره.

فكل حديث فقدت فيه بعض هذه الشروط أو كلها هو حديث ضعيف". (الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ، 2008: 276)

المبحث الثاني
أسباب الضعف

أسباب الضعف كثيرة ولكن حصرها ترجع إلى سببين رئيسين:

المطلب الاول: السقط في السند

يقول الشيخ بازمزل: "يتنوع السقط من الإسناد بحسب ظهوره وخفائه إلى نوعين، هما: إما ظاهرا أو خفيا". (المقترب في بيان المضطرب، 2013: 10)

اولاً: أما الظاهر من السقط يشترك في معرفته الأئمة وغيرهم من المشتغلين بعلوم الحديث، "ويعرف هذا السقط من عدم التلاقي بين الراوي وشيخه؛ إما لأنه لم يدرك عصره، أو أدرك عصره، لكنه لم يجتمع به وليست له منه إجازة ولا وجادة". (الطحان، تيسير مصطلح الحديث، 2012: 81)

يقول الحافظ ابن حجر: "فالسقط الظاهر: إما أن يكون من مبادئ السند أو من آخره بعد التابعي، أو غير ذلك". فالأول: هو المعلق والثاني: هو المرسل والثالث: إن كان باثنين فصاعدا مع التوالي فهو المعضل وإلا فالمنقطع". (نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، 2013: 16)

ثانياً: سقط خفي: "وهذا لا يدركه إلا الأئمة الحذَّاق المطلعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد إما يكون تدليسا أو إرسالا خفيا". (نفس المرجع، 2013: 19)

المطلب الثانى: ما الفرق بين التدليس والإرسال الخفي

يقول الدكتور الخضير: "التفريق بين التدليس والإرسال الخفي مشكل، ولذا وقع في الخلط بينهما بعض من كتب في علوم الحديث، لكن إذا تصورنا حال الراوي مع من يروي عنه سهل التفريق بينهما، وهي لا تخلو من أربعة صور:

الصورة الأولى: أن يكون قد لقيه وسمع منه وروى عنه ما سمع.

الصورة الأولى: أن يكون قد لقيه وسمع منه وروى عنه ما لم يسمع منه.

الصورة الثانية: أن يكون قد لقيه ولم يسمع منه.

الصورة الثالثة: أن يكون قد عاصره ولم يلقَه، ومن باب أولى ألا يسمع منه، فإذا لم يكن قد لقيه فلا يمكن أن يكون قد سمع منه.

الصورة الرابعة: ألا تثبت المعاصرة". (الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، 1425: 112)

المطلب الثالث: الطعن في الراوي

والمراد بالطعن هنا "جرح الراوي باللسان والتكلم فيه من ناحية عدالته ودينه ومن ناحية ضبطه وحفظه وتيقظه" الطعن في الراوي من ناحيتين: من حيث عدالته ومن حيث ضبطه.

أولا: الطعن في الراوي من ناحية عدالته

وأما العدالة: "هي ملَكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة". (العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، 2013: 69)

فأسباب الطعن في الراوي المتعلقة بالعدالة:

1. الكذب: يسمى حديثه موضوعا؛
2. تهمة الراوي بالكذب: يسمى حديثه متروكا؛
3. الفسق: يسمى حديثه منكرا؛
4. البدعة: "تقبل رواية المبتدع إذا كانت بدعته صغرى وإذا كانت كبرى فلا تقبل، فالبدعة الصغرى كالتشيع بلا غلو، والكبرى كالتشيع مع الغلو والطعن وسب الصحابة وتقبل أخبار غير الدعاة إلى بدعهم وترد أخبار الدعاة منهم؛"(الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، بيتا، 21)
5. الجهالة: "وهذه بقسيمها الثلاثة لا تقبل روايته ويسمى حديثه ضعيفا". (البغدادي، الكفاية في علم الرواية بيتا، 122)

ثانياً: أسباب الطعن في الراوي المتعلقة بالضبط

1. فحش الغلط: ويسمى حديثه منكرا؛
2. فحش الغفلة: ويسمى حديثه منكرا؛
3. الوهم: ويسمى حديثه معللا؛
4. سوء الحفظ: إن كان لازما منه يسمى حديثه شاذا، وإن كان طارئا يكون مختلطا فحديثه قبل الاختلاط صحيح وبعده ضعيف؛
5. مخالفة الثقات: فحديثه أحيانا صحيح وأحيانا لا.

المطلب الرابع: أنواع المخالفة

مخالفة الثقات في الإسناد والمتن، يكون على أنحاء متعددة ذكرها الحافظ ابن حجر:

1. "أن يخالف الراوي في تغيير سياق الإسناد أو المتن، فيسمى: المدرج؛
2. أن يخالف الراوي بتقديم المتأخر وتأخير المتقدم في الإسناد أو المتن، فيسمى: مقلوباً؛
3. أن يزيد راوٍ في الإسناد لم يزده الآخرون فيسمى: المزيد في متصل الأسانيد؛
4. أن يخالف بإبدال راو بآخر ولا مرجّح، فهذا هو المضطرب؛
5. أن يخالف بتغيير حرف أو أكثر مع بقاء السياق فالمصحّف، (نجار وتجار)؛
6. وإن كان بالنسبة إلى الشكل (حركة الحروف وسكونها فالمحرّف، زبير وزبير).
7. وإن روى المقبول مخالفا لما رواه من هو أولى منه ويسمى حديثه شاذا؛
8. وإن روى الضعيف مخالفا لما رواه الثقة ويسمى حديثه منكرا". (العسقلاني، نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، 2013: 94)

المبحث الثالث

آراء العلماء في العمل بالحديث الضعيف

المطلب الأول: الرأي الأول

يرى بعض العلماء أنه يعمل بالحديث الضعيف مطلقاً، أي: في الحلال والحرام، والفرض الواجب، والفضائل، والترغيب والترهيب، وغيرها بشرطين:

الأول: ألا يكون الضعف شديدا؛ لأن ما كان ضعفه شديدًا، فهو متروك عند العلماء كافة؛

الثاني: ألا يوجد في الباب غيره، وألا يكون ثمة ما يعارضه.

وجهة هذا الرأي: يعلل أصحاب هذا الرأي قولهم بأن الحديث الضعيف لما كان محتملاً للإصابة، ولم يعارضه شيء قوي جانب الإصابة في روايته فيعمل به كما أن من حجتهم أنه أقوى من رأي الرجال.

من روي عنه هذا القول:

1. الإمام أبو حنيفة –رحمه الله -ذكر ابن حزم: " أن الضعيف أولى عند الإمام أبي حنيفة من الرأي والقياس إذا لم يجد في الباب غيره". (الإحكام في أصول الأحكام، 1998: 927/7)

يقول ابن القيم الجوزي: "بأن الإمام أبا حنيفة قدم حديثَ القهْقَهَة في الصلاة على مَحْض القياس، وأجمع أهل الحديث على ضَعْفِه.

ومنع قَطْعَ السارق بسرقة أقل من عشرة دراهم والحديث فيه ضعيف. وجعل أكثرَ الحيض عشرةَ أيام والحديث فيه ضعيف. وقَدَّم حديثَ: لا مهر أقلّ من عشرة دراهم وأجمعوا على ضعفه". (إعلام الموقعين عن رب العالمين، 1423: 145/2)

2. الإمام مالك بن أنس – رحمه الله -قال ابن عبد البر: "وأصل مذهب مالك والذي عليه جماعة من المالكيين أن مرسل الثقة تجب به الحجة، ويلزم به العمل، كما يجب بالمسند سواء". (ابن عبد البر، 1387: 2/1)
3. وقال الشافعي: "إن المرسل يحتج به إذا لم يوجد دلالة سواه ثم ذكر ابن القيم بأنه أخذ بأحاديث ضعيفة وقدمها على القياس كحديث جواز الصلاة بمكة في وقت النهي... مع ضعفه عند المحدثين وحديث من قاء أو رعف فليتوضأ وليبن على صلاته... مع ضعفه عند أهل الفن". (إعلام الموقعين عن رب العالمين، 1423: 145/2)

4: الإمام أحمد بن حنبل –رحمه الله – قال عبد الله بن أحمد: "سمعت أبي يقول: الحديث الضعيف أحب إلي من الرأي وقال أحمد: طريقتي لست أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب ما يدفعه". (ابن مفلح، أصول الفقه، 1429: 566/2)

المطلب الثانى: الرأي الثاني

يرى بعض المحققين من أهل العلم أن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقاً، لا في الأحكام، ولا غيرها من الفضائل والترغيب والترهيب .ووجهة هذا الرأي: يعلل أصحاب هذا الرأي قولهم بأن الحديث الضعيف إنما يفيد الظن المرجوح، والله – عز وجل- قد ذم الظن في غير ما آية من كتابه، فقال تعالى:{وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا} [يونس: 36] وقال تعالى:{إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ} [الأنعام: 116]

وقد أخرج البخاري بسنده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث». (الجامع الصحيح، 1422: 19/8)

من قال بهذا الرأي:

1. الإمام البخاري الظاهر من صنيع البخاري في صحيحه، وشدة شرطه في الرواة وعدم إخراجه شيئاً من الأحاديث الضعيفة أن مذهبه عدم العمل بالحديث الضعيف.
2. الإمام مسلم -رحمه الله -يظهر من تشنيعه في مقدمة صحيحه على رواة الضعيف مذهبه عدم الاحتجاج بالحديث الضعيف مطلقاً.
3. الحافظ أبو زكريا النيسابوري – رحمه الله –روى الخطيب البغدادي عن أبي زكريا النيسابوري أنه قال: "لا يكتب الخبر عن الرسول صلى الله عليه وسلم حتى يرويه ثقة عن ثقة حتى يتناهى الخبر إلى النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الصفة". (الكفاية في علم الرواية، بيتا، 56)
4. الإمام ابن أبي حاتم الرازي –رحمه الله -قال: سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: "لا يحتج بالمراسيل ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة، وكذا أقول أنا". (المراسيل، 1397: 8)
5. الإمام ابن حبان –رحمه الله- قال: "ما روى الضعيف وما لم يرو في الحكم سيان، أنه لا يعمل بخبر الضعيف وأن وجوده كعدمه". (المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، 1396: 327/1)
6. الإمام أبو سليمان الخطابي –رحمه الله- عاب على الفقهاء عدم تمييزهم بين الصحيح الحديث وضعيفه واحتجاجهم بالأحاديث الواهية الضعيفة. (معالم السنن شرح سنن أبي داود، 351: 7/1)
7. قال الشيخ أحمد شاكر: "والذي أراه أن بيان الضعف في الحديث الضعيف واجب على كل حال؛ لأن ترك البيان يوهم المطلع عليه أنه حديث صحيح، وأنه لا فرق بين الأحكام وبين فضائل الأعمال ونحوها في عدم الأخذ بالرواية الضعيفة،

بل لا حجة لأحد إلا بما صح عن الرسول صلى الله عليه وسلم من حديث صحيح أو حسن". (اختصار علوم الحديث لابن كثير، 1435: 76)

المطلب الثالث: الرأي الثالث

إذا كان أصحاب الرأي الأول والثاني على طرفي نقيض في قبول الحديث الضعيف ورده، فإن الفريق الثالث –وهم جمهور العلماء- يسلكون مسلكاً وسطاً بين الرأيين، فهم لا يحتجون بالضعيف في الأحكام من الحلال والحرام ويحتجون به في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب. من روي عنه هذا الرأي:

1. قال الإمام سفيان الثوري: "لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم الذين يعرفون الزيادة والنقصان ولا بأس بما سوى ذلك من المشايخ". (البغدادي، بيتا، 212)
2. روى الإمام الخطيب البغدادي عن الإمام أحمد قوله:"إذا روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد وإذا روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في فضائل الأعمال وما لا يضع حكماً ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد". ويقول أيضا: "أحاديث الرقاق يحتمل التساهل فيها حتى يجيء شيء فيه حكم". (البغدادي، الكفاية في علم الرواية، بيتا، 213)
3. يقول الإمام أبو عمر بن عبد البر-رحمه الله -قال: "أهل العلم بجماعتهم يتساهلون في الفضائل فيروونها عن كل وإنما يتشددون في أحاديث الأحكام". (ابن عبد البر، 1424: 22/1)
4. قال الإمام النووي:"يستأنس بأحاديث الفضائل وإن كانت ضعيفة الإسناد ويعمل بها في الترغيب والترهيب". (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، 2018: 294/5)
5. قال العلامة اللكنوي: "وليعلم أن الأحكام وغير الأحكام وإن كانت متساوية الأقدام في الاحتياج إلى السند وما خلا عن السند فهو غير معتمد إلا أن بينهما فرقاً من حيث إنه يشدد في أخبار الأحكام والحلال والحرام وفي غيرها يقبل الإسناد الضعيف بشروط صرح بها الأعلام". (اللكنوي، بيتا، 36)
6. وفي ذلك يقول الإمام العراقي: "أما غير الموضوع فجوزوا التساهل في إسناده وروايته من غير بيان لضعفه، إذا كان في غير الأحكام والعقائد، بل في الترغيب والترهيب من المواعظ والقصص وفضائل الأعمال ونحوها، أما إذا كان في الأحكام الشرعية من الحلال والحرام وغيرهما، أو في العقائد كصفات الله تعالى وما يجوز وما يستحيل عليه، ونحو ذلك فلم يروا التساهل في ذلك". (التبصرة والتذكرة شرح ألفية العراقي، 1423: 294/1)
7. قال الدكتور نور الدين عتر: يبدو أن العمل بالضعيف في فضائل الأعمال هو أعدل الأقوال وأقوها وذلك أننا إذا تأملنا الشروط التي وضعها العلماء للعمل بالحديث الضعيف فإننا نلاحظ أن الضعيف الذي نبحث عنه لم يحكم بكذبه، لكن لم يترجح فيه جانب الإصابة، وإنما بقي مُحتمِلاً وهذا الاحتمال قد تقوى بعدم وجود معارض له، و بانضوائه ضمن أصل شرعي معمول به، مما يجعل العمل به مستحباً، ومقبولاً رعاية لذلك". (منهج النقد في علوم الحديث، 1401هـ: 294)

المطلب الرابع: شروط العمل بالحديث الضعيف في الفضائل

1. أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب ومن فحش غلطه؛
2. أن يكون الضعيف مندرجاً تحت أصل عام فيخرج ما لا يكون له أصل معمول به؛
3. ألا يعتقد عند العمل به ثبوته، لئلا ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم، بل يعتقد الاحتياط؛
4. أن يكون موضوع الحديث ضعيفا في فضائل الأعمال؛

5. ألا يعارض حديث صحيح؛
6. وقد زاد الحافظ ابن حجر شرطاً غير هذه الشروط، وهو ألا يشتهر ذلك لئلا يعمل المرء بحديث ضعيف فيشرع ما ليس بشرع، أو يراه بعض الجهال فيظن أنه سنة صحيحة. (تبيين العجب بما ورد في فضل رجب، بيتا، 2)

الخاتمة

بعد هذه الجولة العلمية مع هذا البحث وصلنا الآن إلى خاتمته فهي تشتمل على النتائج والتوصيات:

وأهم النتائج التي توصلت إليها كما يلي:

1. إن العلماء الكرام سلكوا جميع السبل الممكنة واستخدموا كل الطرق العلمية التي يمكن أن تخطر على قلب بشر استخدامها لحفظ السنة النبوية.
2. إن المحدثين ذكروا تعريف الحديث المقبول وغيره وكيف يصبح الحديث ضعيفاً وهناك شروط يجب توافرها لكون الحديث صحيحاً ومقبولاً.
3. يمكن أن نقول إن القول الفصل في مراد الأئمة بالحديث الضعيف: هو الحديث الذي لم تتوفر فيه شروط القبول.
4. إن ضعف الأحاديث ينشأ من أحد سببين: السقط في السند أو الطعن في الراوي.
5. ضرورة جمع طرق الحديث الضعيف الواحد فلا يحكم على الحديث بالضعف حتى يتحقق سائر طرقه بالمتابعات والشواهد.
6. الحديث الضعيف لا يكون نوعا واحدا بل له أنواع مختلفة فلازم على الباحث أن يتميز بين الحديث الضعيف الذي يعتبر ولم يشتد ضعفه والذي لا يعتبر.
7. فمن الخطأ الفاحش إدراج الأحاديث الضعيفة ضمن الأحاديث الموضوعة مع أن الحديث الضعيف يعمل به في مجالات كثيرة بخلاف الحديث الموضوع.
8. إن في قبول الحديث الضعيف شروطا خاصة لابد توافرها.
9. منهج المحدثين في قبول الخبر وعدمه غير منهج الفقهاء والأصوليين بحيث لم يعمل المحدثون بالضعيف ولكن غيرهم أثبتوا الحكم به وترتبوا عليه آثارا كثيرة.
10. هناك أمثلة تطبيقية تدل على أن الحديث فيه ضعف باتفاق المحدثين ولكن الفقهاء أثبتوا العمل به ولم يعملوا بالقياس.

التوصيات:

أقترح على عميد الكلية ورؤساء القسم أن يضعوا مشروعا حديثيا يقوم به الأساتذة والطلاب في تخريج الأحاديث من الكتب الفقهية والأخلاقية التي فيها مظان الأحاديث الضعيفة كما فعل به الإمام الزيلعي في كتابه الشهير نصب الراية تخريج أحاديث الهداية والحافظ العراقي في تخريجه أحاديث الإحياء ليمارسوا تخريجا تطبيقيا ويتضح لهم الحديث المقبول وغيره.

أوصي إخواني الباحثين على عدم التسرع في الحكم على الحديث بالضعف دون تحقيق وتتبع جميع طرقه بل هذه الطريق لم يسلكها العلماء الكرام.

المصادروالمراجع

1. **القرآن الكريم**.
2. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن، (1397ه)، **المراسيل**، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى.
3. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، (1396ه)، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى.
4. ابن حجر، محمد بن أحمد، (1422ه)، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر** الناشر: دار الحديث – القاهرة، الطبعة: الأولى.
5. ابن حجر، محمد بن أحمد، (1427ه)، **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ط: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى.
6. ابن حجر، محمد بن أحمد، (1438ه)، **تبيين العجب بما ورد في فضل رجب**، دار النشر :دار القرآن والسنة، (بي‌طا).
7. ابن حزم، علي بن أحمد، (1404ه)، **الإحكام في أصول الأحكام**، الناشر: دار الحديث – القاهرة، الطبعة الأولى.
8. ابن قيم الجوزية، (1422ه)، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، ط: الطبعة: الأولى، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.
9. ابن مفلح، محمد، (1420ه)، **أصول الفقه**، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة: الأولى.
10. ابن منظور، (1414ه) **لسان العرب**، ط: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة.
11. أبو شُهبة، محمد بن محمد، (2008)، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، ط: دار الفكر العربي. (بي‌طا).
12. بازمول، أحمد بن عمر بن سالم، (2013ه)، **المقترب في بيان المضطرب**، ط: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية.
13. البخاري، (1422ه)، **الجامع الصحيح**، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى.
14. البغدادي، أبو بكر الخطيب، (بي‌تا)، **الكفاية في علم الرواية**، ط: المكتبة العلمية - المدينة المنورة. (بي‌طا).
15. الخضير، عبد الكريم، (1425ه)، **الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به**، ط: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى.
16. الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم، (1351ه)، **معالم السنن شرح سنن أبي داود**، الناشر: المطبعة العلمية، حلب، الطبعة: الأولى.
17. الذهبي شمس الدين أبوعبدالله محمد بن أحمد، (بي‌تا)، **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، ط: المكتبة العلمية - المدينة المنورة. (بي‌طا).
18. الزركشي، (1404ه)، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ط: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى.
19. السخاوي،(1424ه،) **فتح المغيث**، ت: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر. ط: الطبعة: الأولى.
20. شاكر، أحمد، (بي‌تا)، **اختصار علوم الحديث لابن كثير**، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية.
21. الطحان، محمود النعيمي، (2012)، **تيسير مصطلح الحديث**، ط: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: العاشرة.
22. عتر، نور الدين (1401ه)، **منهج النقد في علوم الحديث**، دار الفكر، دمشق – سورية. ط: الطبعة: الثالثة.

23.العراقي (1423 ه)، **التبصرة والتذكرة شرح ألفية العراقي**، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى.
24.النووي (1392ه) **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج** ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية.
25.النيسابوري، مسلم بن الحجاج، (بيتا)، **صحيح مسلم**، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، (بيطا).